مجلة مدارات سياسية
EISSN: 2710 - 8341 ISSN: 2588 - 1825
المجلد (07) / العـدد: (01)، (2023)، ص 95 - 116

نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس (BRICS): أي متطلبات وأي مكاسب؟

Towards Algeria's accession to the BRICS: any requirements and gains?

شريفة كلاع
جامعة الجزائر 3، (الجزائر)، cherifaklaa@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/04/30 تاريخ قبول النشر: 2023/06/04 تاريخ النشر: 2023/06/16

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في موضوع يخص مدى إمكانية انضمام الجزائر لمجموعة "البريكس"، في ظل الظروف الدولية الراهنة إثر الأزمة الأوكرانية وتزايد مكانة هذه المجموعة في الاقتصاد والتحالف الدولي، وغيرها من الأسباب الدافعة بالجزائر لطلب العضوية فيها، كما تناقش المتطلبات القائمة حيال الانضمام لهذه المجموعة، ومن ثم البحث في مكاسب هذا الانضمام في حال ما تم قبول الجزائر كعضو جديد، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك رهانات وتحديات أمام الجزائر وجب عليها الإيفاء بها من أجل الظفر بقبولها كعضو جديد في مجموعة "البريكس".

الكلمات مفتاحية: مجموعة البريكس؛ الجزائر؛ المتطلبات؛ المكاسب؛ التحديات؛ الاقتصاد العالمي.

Abstract:

This study examines the possibility of Algeria joining the BRICS group, in light of the current international conditions following the Ukrainian crisis and the rising power and influence this group reached in both the global economy and the international politics. The reasons that are driving Algeria to seek membership in this emerging group as well as the existing requirements for that are discussed in this paper. In addition, this study tries to uncover the benefits Algeria may gain in case it is accepted as a new member. And finally, this study concludes that in its quest for a full BRICS membership, it is facing a set of challenges that needs to overcome and conditions to meet in order to win the group's approval.

Keywords: BRICS group; Algeria; Global Economy; Challenges; International Order.

1. مقدمة:

تسعى الجزائر إلى الانضمام إلى مجموعة "البريكس" (BRICS) بشكل حثيث، لما لأهمية هذا الانضمام من مكاسب اقتصادية وسياسية بالنسبة لها، إضافة إلى أن هذه المجموعة التي تأسست في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، قد أصبحت في الوقت الراهن من التجمعات الاقتصادية ذات النمو المتصاعد، أين فاق مستوى نمو الناتج المحلي لدولها مجتمعة؛ مستوى الناتج المحلي لمجموعة الدول الصناعية السبعة (G7) خلال سنة 2023، موازاة مع تصاعد دور دولها على المستوى الدولي ورغبتها في خلق عالم متعدد الأقطاب ومتكافئ الفرص، أين تجد الجزائر نفسها منساقة إلى نظام عالمي جديد آخذ في التحول بسرعة، من نظام أحادي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد القوى تقوده كل من الصين وروسيا، وما الحرب الأوكرانية الجارية منذ شهر فيفري 2022 إلا مظهر من مظاهر هذا التحول، الذي أوجب على الجزائر تدارك دورها ومكانتها على المستوى الإقليمي والدولي، وتوسيع تحالفاتها والانضمام إلى شراكات ناجحة تجني من خلالها عوائد إيجابية سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة تحليلية تحاول الإلمام بموضوع انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس"، وذلك من خلال التطرق إلى الدوافع المؤدية بالجزائر بطلب العضوية في مجموعة البريكس، ومتطلبات انضمامها إلى هذه المجموعة، وكذا المكاسب التي يمكن أن تجنيها الجزائر حال انضمامها لها.

إشكالية البحث:

إن موضوع البحث يقف بإثارة تساؤل محوري حول مسألة انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس" وما الفائدة المرجوة منها في ذل التحديات المحلية والدولية القائمة في الوقت الراهن، وهو ما أمكن من صياغة الإشكالية الرئيسية للبحث والمتمثلة فيما يلي: إلى أي مدى يمكن للجزائر أن تفي بمتطلبات وشروط الانضمام إلى مجموعة البريكس لتتمكن من الاستفادة البينية منها؟

الفرضية: كلما سعت الجزائر إلى الالتزام بالمتطلبات والشروط التي تؤهلها للانضمام إلى مجموعة "البريكس"، كلما انعكس ذلك بالإيجاب عليها على المستويين الاقتصادي والسياسي، الأمر الذين سيزيد من تدعيم دورها ومكانتها داخليا ودوليا، والقيام بدور اللاعب الفاعل في النظام الإقليمي والدولي.

منهج البحث: تم الاعتماد في هذا البحث على المنهجين: الإحصائي والمقارن، وكذا المدخلين: الاقتصادي والجيوبوليتيكي، والتي تخدم موضوع البحث وتساعد في الإجابة على إشكالية الموضوع المطروحة.

عناصر البحث: سيتم في هذا البحث معالجة موضوع: "نحو انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس (BRICS): أي متطلبات وأي مكاسب؟"، وذلك من خلال الاعتماد على المحاور التالية:

1 – الدوافع المؤدية بالجزائر بطلب العضوية في مجموعة البريكس (BRICS).

2 – متطلبات انضمام الجزائر لمجموعة البريكس (BRICS).

3 – مكاسب الجزائر من انضمامها لمجموعة البريكس (BRICS).

2. الدوافع المؤدية بالجزائر بطلب العضوية في مجموعة البريكس (BRICS):

تعد مجموعة "البريكس" (BRICS) منظمة دولية مستقلة، تشكلت عام 2009، من الدول: البرازيل، روسيا، الهند والصين، وكانت تسمى حينها دول "بريك"، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا عام 2010، وتتميز دول مجموعة "البريكس" بأنها من الدول النامية الصناعية ذوات الاقتصادات الكبيرة والصاعدة، حيث ينظر إليها على أن إنشاء هذا التكتل يعد خطوة لخلق كيان مواز لـ "مجموعة السبع" الصناعية (G7)، التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، إيطاليا واليابان[1]، وتشكل مجموعة "بريكس" 41% من سكان العالم وتمثل ما نسبته 16% من حجم التجارة العالمية[2]، وتعد دول مجموعة البريكس" صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم[3]، إذ بلغ الناتج المحلي للصين حوالي 19.911 مليار دولار أمريكي سنة 2022، والهند حوالي 3.291 مليار دولار أمريكي، والبرازيل حوالي 1.833 مليار دولار أمريكي، أما روسيا فبلغ فحوالي 1.829 مليار دولار أمريكي لنفس السنة 2022[4]، وتوفر كل من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا مجتمعة ما نسبته 31.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع المزيد من النمو المتوقع خلال سنة 2023، في حين توفر كل من كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية والتي تشكل "مجموعة السبع" الصناعية (G7) ما نسبته 30.7% من الناتج المحلي العالمي[5]، أين تجاوزته مجموعة "البريكس"، وهو ما يثير تساؤلا مفاده هل ستستمر "مجموعة السبع الصناعية" قيادة الاقتصاد العالمي في ظل صعود نسبة مساهمة دول مجموعة "البريكس" في الناتج المحلي الإجمالي العالمي؟

ويأتي هذا التطور في مستويات النمو المحلي وزيادة نسبة المساهمة في الناتج المحلي لمجموعة "البريكس" في الوقت الذي تصارع فيه الدول الغربية وتحديدا دول "مجموعة السبع" الصناعية، مسارات معاكسة للركود بسبب ارتفاع أسعار الفائدة التي حددتها البنوك المركزية للحد من التضخم المحلي، والذي نتج بدوره عن ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية، أين يتوقع صندوق النقد الدولي نموا سلبيا لبريطانيا، في حين من المتوقع أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية أفضل اقتصاد لهذه المجموعة الصناعية أداءً، مع توقعات لها بنمو يقارب 2%، ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يقود اقتصادا كل من في الهند والصين مجموعة "البريكس" النمو العالمي بحر العام 2023 الجاري، فمن المتوقع أن ينمو كلاهما من 5% إلى 7% خلال سنة الجارية 2023، وعلى الرغم من العقوبات الغربية المستمرة، من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد الروسي وينمو بنسبة 3% خلال سنة 2023 بناء على توقعات صندوق النقد الدولي، الذي يتوقع أن يتسارع النمو الاقتصادي لروسيا إلى ما نسبته 2.1% في العام 2024، وتجدر الإشارة إلى أن دول مجموعة "البريكس" لم ترفض العقوبات الغربية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية

ضد روسيا فحسب، بل كثفت هذه الدول أيضا جهودها لتوسيع التجارة بالعملات المحلية كوسيلة للتغلب على الاضطرابات التجارية الناجمة عن القيود المذكورة، إلى جانب ذلك، اكتسبت مجموعة "البريكس" شعبية بين الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، والتي أعرب الكثير منها عن رغبته في أن يكون جزءا من هذه المجموعة[6].

ويراهن تكتل مجموعة "البريكس" الاقتصادية تحويلها إلى منظمة سياسية[7]، خاصة في ظل رغبة العديد من قوى عالم الجنوب الانضمام إليها على غرار كل من الأرجنتين، مصر، السعودية، إيران والجزائر، هذه المجموعة التي تحظى بثقل صيني مهم[8]، مع رغبة هذه الأخيرة إعادة تشكيل النظام الدولي بعيدا عن الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ففي إطار الحديث عن نجاح التكتلات على غرار مجموعة "البريكس" في تحقيق أهدافها فإنه يجب توفير عوامل اقتصادية وسياسية في هذه التكتلات حتى تعطي ثمارها، ففيما يخص العوامل الاقتصادية فإنه يجب أن يكون هناك تشابه في هياكل الإنتاج بين الدول المتكتلة ووجود قوة في العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكتل، أما في جانب العوامل السياسية المؤثرة في نجاح التكتل، فهي ضرورة توفر هياكل مماثلة لصناعة القرار في إطار الدول الأعضاء المتكتلة، وكذا ضرورة وجود حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس بينهم وفقا لمقتضيات الحاجة، ومن ثم فإن الأهداف والفوائد التي ترغب الدول في تحقيقها من وراء التكتلات، تنطلق من اعتبار الدول أن هذه التكتلات والوسائل الأكثر متابعة لمعالجة قضايا الاعتماد المتبادل ومشكلاته التي يثيرها التجمع الإنساني، وكذا رغبة الدول في استمرار الحوار وتقليل المشكلات والخلافات والمنازعات في العلاقات الدولية، فضلا عن معالجة الاختلالات الاقتصادية التي لم تعد حلولها مسألة وطنية داخلية، هذا إلى جانب أن التقدم العلمي والتكنولوجي جلب بدوره تعاونا متزايدا بين الدول وخاصة في المجالات الاقتصادية والمالية[9]، وهنا يكمن التساؤل عما إذا ستستغل الجزائر وبقية الدول التي طلبت الانضمام لهذا التكتل أمر انضمامها له لمعالجة تلك الاختلالات الاقتصادية والالتحاق بركب التقدم العلمي والتكنولوجي.

تجدر الإشارة إلى أن هناك ثلاثة عوامل قد جددت الاهتمام الدولي بالانضمام إلى مجموعة "البريكس"، الأول هو الهجوم على تعددية الأطراف خاصة في عهد الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس "دونالد ترامب" (Donald Trump)، مما أدى إلى تآكل شرعية المؤسسات الدولية، والثاني ما سمي بالفصل العنصري للقاحات الذي استهدف كوريا الشمالية أثناء جائحة كورونا، أما العامل الثالث فيتمثل في تداعيات التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا شهر فيفري 2022، الذي أدى إلى تقسيم العالم إلى جزء غربي ضد روسيا على كافة الأصعدة، في مواجهة جزء آخر يتبنى مقاربة حذرة تقوم على نوع من التوازن الصعب بين الجبهة الغربية وروسيا، وهو ما أدى إلى استخدام الغرب كل أدوات الضغط المتاحة لديه ليس فقط لفرض عقوبات على روسيا، بل أيضا لمحاصرة الدول الرافضة للاصطفاف معه، وكان من نتيجة هذا الانقسام، رغبة أغلبية لا يستهان بها من الدول في النأي بنفسها عن الانضمام إلى الحملة الغربية، ورفضها لذلك بشكل واضح، وفي هذا السياق، تواترت رغبة دول كثيرة في الانضمام إلى مجموعة "البريكس"[10]، على غرار إيران والأرجنتين والجزائر، الذين تقدموا رسميا بطلب

للانضمام إلى مجموعة "البريكس"[11]، في ظل إبداء كل من تركيا والسعودية ومصر رغبتهم بالانضمام لهذه المجموعة، وفي هذا الإطار صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية "وانغ ون بين" (Wang Wenbin) في شهر جوان 2022 بأن الصين تدعم بنشاط البريكس في البدء بعملية توسيع العضوية وتوسيع التعاون في إطار "البريكس +" (BRICS+)، حيث ستشجع الصين أطراف مجموعة "البريكس" على مواصلة المناقشات المتعمقة حول مسألة توسيع العضوية ووضع معايير وإجراءات لهذه العملية على أساس التوافق[12]، ويذكر في هذا الصدد أيضا ما صرح به الرئيس الصيني "شي جين بينغ" أثناء انعقاد قمة مجموعة "البريكس" السنوية في الصين شهر جوان 2022، بأنه: "يجب أن نرفض ألعاب المحصلة الصفرية وأن نعارض بشكل مشترك الهيمنة وسياسة القوة"، مؤكدا على أن: "ضخ دماء جديدة سيضخ حيوية جديدة في تكامل البريكس ويزيد من تمثيلها وتأثيرها"[13].

ومن الملاحظ أن الظروف الدولية التي تقدمت فيها الجزائر بطلب الانضمام لمجموعة "البريكس" تشكل مرحلة بالغة الحساسية، والتي يمكن توضيحها فيما يلي[14]:

1 – الحرب الروسية الأوكرانية وتصاعد حدة الاستقطاب الدولي بين روسيا والصين وبين الغرب بصفة عامة، ويصاحب هذا الاستقطاب التهديد بالحرب النووية من جهة والحرب العالمية الثالثة من جهة أخرى.

2 – رفع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" (Vladimir Putin) شعارا يتمثل في السعي لخلق عالم متعدد الأقطاب وكسر الهيمنة الغربية على النظام العالمي الذي تشكل بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفييتي سنة 1989، ففي رسالته للقمة العربية المنعقدة بالجزائر يومي 1 و2 نوفمبر 2022 قد عبر الرئيس الروسي عن قدرة العرب على أن يكونوا قطبا من هذا العالم الذي يجري العمل على تشكيله.

3 – بروز الاهتمام العربي بمجموعة "البريكس" بعد بداية الحرب الأوكرانية، وتجسد خلال الاجتماع الأخير للمجموعة شهر جوان 2022 بالصين والذي جمع تقريبا 20 دولة عن طريق التحاضر عن بعد من بينهم: السعودية، الجزائر، مصر، اندونيسيا، وماليزيا.

4 – تراجع ظاهرة العولمة والتوجه نحو نهاية سيطرتها على العالم ببروز تكتلات قوية مثل "مجوعة شنغهاي للتعاون" ومجموعة "البريكس".

5 – تقلب العلاقات مع أوروبا، حيث تتسم علاقات الجزائر مع بعض الدول الأوروبية بعدم الإرتياحية على غرار علاقتها مع إسبانيا، وبعدم الثقة والاطمئنان كعلاقتها مع فرنسا.

6 – دروس جائحة كورونا، حيث يأتي سعي الجزائر للانضمام لمجموعة "البريكس" بعد انحسار جائحة كورونا التي هددت كل الدول، وفي الوقت الذي انطوى فيه الغرب على نفسه، ومنع حتى تصدير الأدوية والغذاء، وجدت الجزائر في أهم دولتين في مجموعة "البريكس" كل الدعم والسند وهما الصين وروسيا، من خلال لقاح "سينوفاك" الصيني واللقاح الروسي "سبوتنيك".

7 – تهديدات من الولايات المتحدة الأمريكية، إذ لابد من الإشارة إلى الدعوة التي أطلقها 26 سيناتور أمريكي شهر أكتوبر 2022 لفرض عقوبات على الجزائر بسبب علاقاتها العسكرية مع روسيا، وهو مؤشر لابد من أخذه بعين الاعتبار.

8 – توقيع اتفاق استراتيجي خماسي مع الصين، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تحضر ملف الانضمام لمجموعة "البريكس"، كانت أيضا تعد اللمسات الأخيرة لخطة تعاون استراتيجي مع الصين تمتد إلى سنة 2026، تشمل الاقتصاد، الطاقة، الفضاء والمجالات الثقافية، وتم التوقيع عن ذلك يوم 8 نوفمبر 2022، حيث أن هذه الخطة تدعم اتفاقية الشراكة الاستراتيجية الشاملة" الموقعة سنة 2014.

9 – تعزيز العلاقات مع روسيا، حيث يرتقب أن تقوم الجزائر بتوقيع اتفاق جديد مع روسيا للارتقاء باتفاق الشراكة الاستراتيجية بينهما، خلال الزيارة المرتقبة للرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" إلى روسيا خلال سنة 2023.

وتجدر الإشارة إلى أن للجزائر علاقات دبلوماسية واقتصادية قوية مع دول مجموعة "البريكس"، حيث أعربت كل من الصين وروسيا تأييدهما لطلب انضمام الجزائر للمجموعة، ويبدو أنه نفس موقف جنوب إفريقيا التي تعتبر حليفا تقليديا ورئيسيا للجزائر في القارة الإفريقية، كما أن التغيير على رأس السلطة في البرازيل وعودة الرئيس "لولا دا سيلفا" يمكن أن يؤدي أيضا لصالح قبول طلب الانضمام، في ظل المراهنة على قبول أحد مؤسسي هذه المجموعة والمتمثل في الهند.

3. متطلبات انضمام الجزائر لمجموعة البريكس (BRICS):

تعمل مجموعة "البريكس" على إقامة تحالفات فوق الوطنية، وزيادة النمو الاقتصادي والتجارة بين دولها عن طريق تكثيف تكاملها الاقتصادي وبناء اتحاد اقتصادي كامل، وذلك عبر تعزيز المنافع المتبادلة بين الدول ودعم مسارات التنمية الوطنية[15]، كما تسعى لتحدي الحوكمة الاقتصادية العالمية الحالية للمؤسسات المالية الغربية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث قامت دول هذه المجموعة بإنشاء مؤسستين ماليتين هما: "بنك التنمية الجديد" (NDB) لتمويل مشاريع البنية التحتية ومشاريع التنمية المستدامة برأسمال قدره 50 مليار دولار للبدء به، و"ترتيب احتياطي الطوارئ" أو ما يعرف باسم "الصندوق الاحتياطي للطوارئ" (CRA) بقيمة 100 مليار دولار للتغلب على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الدول الأعضاء، وهو ما يمكن أيضا الدول النامية الواقعة على أطراف هذه المجموعة من الاستفادة من هذه المؤسسات المالية لزيادة قدرتها على المساومة[16].

ولقد أبدت دول مجموعة "البريكس" وعلى رأسهم الصين عن رغبتها في ضم دول أخرى للمجموعة، وفي هذا الصدد أعرب الرئيس الصيني "شي جين بينغ" (Xi Jinping) في كلمة ألقاها خلال افتتاح قمة مجموعة "البريكس" الرابعة عشرة الافتراضية، تحت عنوان "تعزيز شراكة بريكس عالية الجودة، بداية عصر جديد للتنمية العالمية"، المنعقدة في شهر جوان 2022، بأن: ضخ دماء جديدة في آلية التعاون للبريكس سيأتي بحيوية جديدة

للتعاون في إطار البريكس، وسيزيد من تمثيل دول البريكس وتأثيراتها، مضيفا بأن دول البريكس قد أجرت خلال سنة 2022 نقاشات في مختلف المناسبات وعلى نحو معمق حول توسيع عضوية المنظمة، ومن الضروري المضي قدما في هذه العملية، بما يمكن الشركاء ذوي التطلعات المشتركة من الانضمام إلى العائلة الكبيرة للبريكس في وقت مبكر[17]، وهو ما ساهم في تمهيد الطريق لإبراز رغبة الجزائر الانضمام إلى هذه المجموعة.

لقد قدمت الجزائر خلال شهر نوفمبر 2022 طلبا رسميا من أجل الانضمام إلى مجموعة "البريكس" (BRICS) الاقتصادية والسياسية، والتي تضم كلا من الصين، روسيا، الهند، البرازيل وجنوب إفريقيا، فبعد تقديم هذا الطلب، أعلن المبعوث الخاص للرئيس الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط ودول إفريقيا، نائب وزير الخارجية "ميخائيل بوغدانوف"، ترحيب روسيا باعتزام الجزائر الانضمام إلى هذه المجموعة، حيث وجاءت تصريحاته عقب ترحيب الصين التي ترأست المجموعة سنة 2022، برغبة الجزائر في الانضمام إلى مجموعة "البريكس"، مشيرة في الوقت نفسه إلى أنها "بلد ناشئ كبير"، و"ممثل للاقتصادات الناشئة"، فبعد يوم واحد من تقديم الطلب، وقعت الصين مع الجزائر الخطة الخماسية الثانية للتعاون الإستراتيجي الشامل بينهما، للفترة الممتدة بين عامي 2023 و2026، حيث يذكر في هذا الصدد أن الجزائر قطعت أشواطا كبيرة وهامة في الشراكة مع الصين، خاصة في مجال التعدين، عبر إطلاق مشروع ضخم بلغت ميزانيته 7 مليار دولار، والمتمثل في مشروع الفوسفات، الذي يقع في الشرق الجزائري، بالإضافة إلى مشروع آخر من أجل استغلال منجم الحديد، بتكلفة تقدر بـ 3 مليار دولار[18].

وتمتلك الجزائر احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فهي من أكبر الدول في العالم من حيث إنتاج النفط والغاز الطبيعي، ونتيجة لأهمية هاذين الموردين في الأسواق العالمية، عملت الجزائر إلى رفع إجمالي إنتاجها من الغاز الطبيعي خلال سنة 2021 ليصل إلى 100.8 مليار متر مكعب سنويا مقابل 81.5 مليار متر مكعب سنويا سنة 2020 بنسبة نمو سنوية تتجاوز 24%، وتعتبر مصدر مهم للغاز والنفط للصين، حيث أبرمت شركة الطاقة الوطنية الجزائرية اتفاق مشاركة إنتاج بقيمة 490 مليون دولار مع شركة البترول والكيماويات الصينية "سينوبك"، حيث أن هذا الاتفاق الذي تبلغ مدته 25 عاما سينتج 95 مليون برميل من النفط إجمالا، وقد وصلت القيمة الكلية للاتفاقية إلى 490 مليون دولار، ويغطي منطقة "زرزايتين" في حوض ولاية "إليزي"، كما وقعت شركة الطاقة الجزائرية "سوناطراك" عقدا مع مجموعة "سينوبك" الصينية في أوائل سنة 2022، بقيمة 25 مليار دينار جزائري أي ما قيمته 178.6 مليون دولار، لبناء مستودع لتخزين الغاز الطبيعي المسال في مرف ولاية "سكيكدة"، بحجم 150 ألف متر مكعب[19]، وتنظر دول مجموعة "البريكس" إلى الجزائر كدولة متحررة من الديون الخارجية، لها احتياطي جيد من العملة الصعبة يفوق الـ 44 مليار دولار، وهي بذلك ثالث دولة من حيث احتياطي الذهب عربيا بـ 173 طنا[20]، والأولى في إفريقيا، أما بالنسبة للتجارة، فإن الجزائر تأتي في المرتبة الخامسة المصدرة وفي المرتبة الثالثة المستوردة في إفريقيا بعيدا عن كون اقتصادها مغلقا[21].

انطلاقا مما سبق يتبادر تساؤل محوري مفاده، هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى مجموعة "البريكس" في 2023؟، فالجزائر تمتلك بعض المقومات التي تمثل إضافة لهذه المجوعة، فهي أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مصدر للغاز الطبيعي في قارة إفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار، ومن ثم فإن الانضمام إلى مجموعة "البريكس" يتطلب مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير، كما أن الجزائر بحاجة لمضاعفة صادراتها من الغاز وزيادة صادراتها خارج المحروقات، لرفع ناتجها الداخلي الخام إلى ما فوق 200 مليار دولار، والأهم من ذلك هو موافقة جميع دول مجموعة "البريكس" على انضمام الجزائر[22]، وعليه لا بد للجزائر أن تعمل على تحقيق ما يلي:

1 – مضاعفة الصادرات: وصلت صادرات الجزائر نحو 56.5 مليار دولار مع نهاية 2022، منها 49.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 7 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بحسب السياسة العامة للحكومة، ورغم أن هذه الأرقام تمثل قفزة في الصادرات مقارنة بسنة 2021، زيادة بنحو 17 مليار دولار، مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز وزيادة الكمية المصدرة من الغاز ومن السلع خارج المحروقات، إلا أنها تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت سنة 2021 أكثر من 121 مليار دولار، وهذا ما يفسر تأكيد الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" على زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى مجموعة "البريكس"، وفي هذا الصدد، دعا إلى مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ صادرات بـ 100 مليار متر مكعب سنويا خلال سنة 2023، بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات في نفس السنة، و15 مليار دولار في السنوات المقبلة، حيث تنتج الجزائر نحو 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بمعدل سنوي، صدرت منه رقما قياسيا سنة 2022، بلغ 56 مليار متر مكعب، بينما استهلكت نحو 50 مليار متر مكعب، كما عملت على إعادة ضخ نحو 30 مليار متر مكعب في الآبار للحفاظ على نشاطها، وللوصول إلى هذا الهدف كثفت الجزائر من استثماراتها في قطاع المحروقات وخصصت لها نحو 40 مليار دولار، حيث حققت اكتشافات هامة خلال سنة 2022 من النفط والغاز، كما دخلت في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات على غرار شركة "إيني" الإيطالية وشركة "توتال" الفرنسية وشركة "أوكسدونتال" الأمريكية، لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج[23].

ومن ثم كان من باب الأهمية أن تطلق الجزائر الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية لتكون في مستوى الالتحاق بهذه المجموعة، وذلك بغية تحقيق نسبة نمو أكبر، عبر تفعيل الاستثمارات المحلية والأجنبية والعمومية والخاصة، وضبط ممارسات السوق الوطنية، وخلق مناصب شغل جديدة، ورفع نسبة الصادرات للخارج وتقليص فاتورة الاستيراد وتحرير القطاع الخاص وإنعاش القطاع العمومي التجاري، ومواصلة الإصلاحات البنكية، خاصة وأن انضمام الجزائر لمجوعة "البريكس" سيمكنها من الاستفادة من تمويلات جديدة لعمليات الاستثمار، وتؤهلها

لإبرام شراكات مع الدول الأعضاء واكتساح السوق الإفريقية، حيث تسارع مختلف الوزارات المسيرة للشؤون الاقتصادية في الجزائر الزمن لاستكمال الإصلاحات، وتحقيق قفزة في النمو خلال سنة 2023، على غرار الصناعة والتجارة والمالية والداخلية[24]، وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الجزائري يحاول ترميم الاختلالات التي حدثت في السنوات الماضية، وذلك من خلال تهيئة الأرضية القانونية، عبر إصدار قانون مشجع على الاستثمار في الجزائر، ومن خلال كذلك مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر[25].

وتسارع الجزائر الخطى لمضاعفة إنتاجها من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء، بالشراكة مع عدة دول على غرار ألمانيا وإيطاليا، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير، وأيضا تصدير الهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء إلى أوروبا مستقبلا، كما تسعى لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25.000 ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة بالصيف سوى 17.000 ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11.000 ميغاواط في الشتاء، وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار خلال سنة 2023، و15 مليار دولار في السنوات المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و7 مليارات دولار في 2021 و2022 على التوالي، حيث يعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة الإفريقية، والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضا فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية، وكذا تنشيط الاستثمارات في قطاع المناجم، خاصة استخراج الفوسفات في شرق البلاد والحديد بالجنوب الغربي والذهب والأتربة النادرة بأقصى الجنوب[26].

2 – زيادة الناتج الداخلي الخام: إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس"، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار أمريكي سنة 2021 وفق بيانات البنك الدولي، بينما بلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد في مجموعة "البريكس") ما قيته 419 مليار دولار أمريكي لنفس السنة، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري[27]، رغم تحسنه قليلا ففي سنة 2022 بلغ الناتج المحلي الاجمالي للجزائر قيمة 168 مليار دولار أمريكي[28]، لذلك وضعت الجزائر أمر تجاوز 200 مليار دولار أمريكي ناتج داخلي خام، هدفا لدخول مجموعة "البريكس"، وهو هدف ليس مستحيلا ولا صعبا، ولكنه مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى، إذ أن الناتج الداخلي الخام للجزائر ما بين سنتي (2011 – 2014) قد تجاوز سقف 200 مليار دولار أمريكي، وبلغ 213.8 مليار دولار أمريكي سنة 2014، نتيجة لارتفاع أسعار النفط لتتجاوز سقف 100 دولار للبرميل، وكذا العمل على زيادة إنتاج النفط الجزائري ليبلغ 1.5 مليون برميل يوميا، فإنتاج الجزائر حاليا من النفط في حدود مليون برميل يوميا، بالنظر إلى حصتها المحددة من "أوبك+"،

وبالنسبة للأسعار فمن المتوقع أن تتراوح بين 70 و100 دولار أمريكي للبرميل خلال سنة 2023، وفقا لبعض التقديرات، لذلك تراهن الجزائر على إمكاناتها الكبيرة من الغاز الطبيعي لمضاعفة الإنتاج الذي يكثر عليه الطلب أوروبا، لرفع نابجها الداخلي الخام بزيادة تتجاوز 37 مليار دولار أمريكي في عام واحد، فالناتج الداخلي الخام يعني بأبسط تعريفاته قيمة مجموع السلع والخدمات داخل الدولة، فالجزائر تملك القدرة على تطوير مداخيلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في الدول التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة[29]، ومن ثم ينبغي على الجزائر العمل على زيادة نمو الناتج المحلي لتستطيع أن تلحق بركب بمستوى نمو الناتج المحلي لدول مجموعة "البريكس"، والذي تعتبر نسبته دون المستوى المنشود مقارنة بدول أخرى تريد الانضمام لهذه المجموعة على غرار السعودية عربيا ونيجيريا إفريقيا، وهو ما يوضحه الجدول رقم (01) التالي:

الجدول رقم (01): توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة "البريكس" وبعض الدول الراغبة في الانضمام لها على غرار الجزائر خلال سنة 2023

الدولة	نسبة الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2022	نسبة الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2023 (المتوقع)
الصين	%3.2	%5.3
روسيا	%3.5	%1.2
الهند	%6.8	%5.9
البرازيل	%2.8	%1.2
جنوب إفريقيا	%2.1	%1.2
الأرجنتين	%4	%2
الجزائر	%2.9	%2.6
أندونيسيا	%5.3	%5
كازاخستان	%3.2	%4.3
السنغال	%4.7	%8.3
كمبوديا	%5.1	%6.2
مصر	%6.6	%3.7
ماليزيا	%5.4	%4.4
نيجيريا	%3.3	%3.2
السعودية	%7.6	%3.1
الإمارات	%5.1	%4.2

المصدر: الإحصائيات الموجودة في الجدول أعلاه مأخوذة من المراجع التالية من قبل الباحثة:

* World economic outlook (International Monetary Fund), (Washington: DC, International Monetary Fund, IMF Library, April 2023), pp. 40 – 148.

* "Russia Full Year GDP Growth, 2022 Data - 2023 Forecast - 2012-2021 Historical", Trading Economics, (13/04/2023), see: https://bit.ly/3NapWZ1

* Darya Korsunskaya and Alexander Marrow, "Russia raises 2023 GDP growth forecast, longer-term outlook worsens", 14 April 2023, Reuters, (19/04/2023), see: https://reut.rs/41R3058

* Dorothy Neufeld, "Mapped: GDP Growth Forecasts by Country, in 2023", 2 February 2023, Visual Capitalist, (07/02/2023), see: https://bit.ly/3YCe58r

ملاحظة: كان لتبعات الحرب الروسية الأوكرانية في أوائل العام 2022 إلى غاية الوقت الراهن، إضافة إلى حالة الركود العالمي؛ تأثير على انخفاض نسب النمو لبعض الدول في الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2023 مقارنة بسنة 2022 وهو ما سُجل في حالة روسيا.

3 – موافقة الدول الخمسة: إن إحدى شروط انضمام الجزائر إلى مجموعة "البريكس" تتمثل في ضرورة موافقة الدول المجموعة الخمسة، وإن كانت كل من روسيا والصين قد أعلنتا موافقتهما على انضمام الجزائر عبر سفيريهما بالجزائر، في وقت أكد فيه الرئيس الجزائري "عبد المجيد تبون" موافقة جنوب إفريقيا أيضا، فهذه الأخيرة تعد حليفا تقليديا للجزائر في الاتحاد الإفريقي، كما كانت الجزائر قد استضافت على أراضيها الزعيم الجنوب إفريقي "نيلسون مانديلا" سنة 1962، عندما كان يخوض كفاحه ضد التمييز العنصري في بلاده، واستمر هذا التحالف التاريخي إلى الوقت الراهن، أما بالنسبة للبرازيل، فإن عودة الرئيس اليساري "لولا دا سيلفا" إلى الحكم يخدم مساعي الجزائر للانضمام إلى مجموعة "البريكس"، خاصة وأنه تربطه بها علاقات طيبة منذ زيارته لها سنة 2006 خلال ولايته الرئاسية الأولى، ويبقى موقف الهند لا سلبا ولا إيجابا بخصوص انضمام الجزائر، ما يعني على الأقل أن المفاوضات ما زالت متواصلة معها لإقناعها بالموافقة والذي يعتبر رهان الجزائر للانضمام للمجموعة، في ظل تأكيد الرئيس الجزائري الحالي مشاركته في قمة مجموعة "البريكس" المقبلة شهر أوت 2023 بجنوب إفريقيا، بعدما سبق له وأن شارك في قمة الصين التي جرت عبر الفيديو بتاريخ 23 جوان 2022[30]، ويمكن الإشارة إلى تلك الخصوصية التي تربط العلاقات الصينية – الروسية – الجزائرية، إذ أن ما يعطي خصوصية لعلاقات الجزائر مع روسيا والصين ويضفي عليها طابعا استراتيجيا، هو تبنيها رؤية تعديلية مراجعة للمنظومة العالمية ورفضها الهيمنة وبناها ومؤسساتها التي تجعل الدول الغربية ومصالحها أسمى وأولى بالتحقيق، ولو على حساب باقي شعوب العالم، ومن ثم فإن هذا المنطلق الأساسي الذي أسس للتقارب الجزائري الروسي والجزائري الصيني، ناهيك عن عوامل أخرى ذات طبيعة تاريخية وسياسية، قد كونت علاقة من الثقة والاحترام المتبادل والندية بين الجزائر وشركائها، وهي الفكرة ذاتها المتبناة في نصوص مجموعة "البريكس" وبياناتها منذ إنشائها، فكانت بذلك النقطة التي التقت فيها التصورات

الجزائرية مع فلسفة هذه المنظمة وأهدافها، وهو ما جعل أمر الانضمام إلى مجموعة "البريكس" واحدا من الأولويات الاستراتيجية للدولة الجزائرية سنة 2023[31].

4. مكاسب الجزائر من انضمامها لمجموعة البريكس (BRICS):

تعد اقتصادات دول مجموعة "البريكس" من أكبر الاقتصادات النامية في العالم، ويعتبر اقتصادها الأسرع نموا، حيث احتلت الصين المرتبة الثانية كأقوى اقتصاد في العالم سنة 2020، وحلت الهند خامسا، والبرازيل ثامنا وروسيا في المرتبة الحادية عشر، وفي الوقت الذي تعتبر فيه الصين والهند أكبر الدول المستهلك للطاقة، تعتبر روسيا أكبر مصدر للطاقة في العالم[32]، ففي مقارنة لحجم مساهمة مجموعة "البريكس" في الاقتصاد العالمي، تشير إحصائيات قاعدة بيانات البنك الدولي، إلى أن الناتج المحلي الاقتصادي العالمي قد بلغ 96.1 تريليون دولار في عام 2021، حيث كانت مساهمة "مجموعة السبع" الصناعية من هذا الناتج 42.3 تريليون دولار وبما يعادل 44%، فيما بلغت مساهمة دول مجموعة "البريكس" في هذا الناتج 24.2 تريليون دولار، وبما يمثل نسبة 25%، وتظهر أرقام قاعدة بيانات البنك الدولي أن الصادرات السلعية على مستوى العالم بلغت في نهاية سنة 2021 ما قيمته 22.4 تريليون دولار، كما بلغت الواردات السلعية على مستوى العالم كذلك في نفس التاريخ 22.6 تريليون دولار، ويظهر أداء تجمع دول "البريكس" أن حصيلة الصادرات السلعية للمجموعة في نهاية عام 2021 بلغت 4.6 تريليونات دولار، وهو ما يمثل 20.7% من إجمالي الصادرات السلعية للعالم، في حين بلغت الواردات السلعية في نفس العام للمجموعة 3.9 تريليونات دولار، وبما يمثل 17% من إجمالي الواردات السلعية للعالم[33]، كما نمت التجارة الثنائية بين دول "البريكس" بشكل كبير، فقد حطمت التجارة بين البرازيل والصين الأرقام القياسية كل عام ووصلت إلى 150 مليار دولار أمريكي سنة 2022، أما بين البرازيل والهند فقد كانت هناك زيادة بنسبة 63% من سنة 2020 إلى سنة 2021، لتصل إلى أكثر من 11 مليار دولار أمريكي؛ في حين تضاعفت صادرات روسيا إلى الهند ثلاث مرات من شهر أفريل إلى شهر ديسمبر 2022 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حيث توسعت إلى 32.8 مليار دولار أمريكي، بينما قفزت التجارة بين الصين وروسيا من 147 مليار دولار أمريكي سنة 2021 إلى 190 مليار دولار أمريكي سنة 2022، بزيادة قدرها حوالي 30%، ولقد ساهمت حالة الصراع في أوكرانيا في تقريب دول مجموعة "البريكس" من بعضهم البعض سياسيا، إذ لم تكن الصين وروسيا أكثر توافقا من أي وقت مضى، مع "شراكة بلا حدود"، مثلما اتضحت من زيارة الرئيس الصيني "شي جين بينغ" الأخيرة إلى روسيا شهر مارس 2023[34]، انطلاقا من قيمة التبادل البيني الثنائية الموضحة آنفا بين دول مجموعة "البريكس"، وبالنظر إلى نسبة الناتج المحلي لمجوعة "البريكس" فإنه يتحتم على الجزائر زيادة نسبة الناتج المحلي إضافة إلى زيادة نسبة الصادرات، حتى تتمكن من مجارات مجموعة "البريكس"، فوفقا للمعطيات المذكورة أعلاه وغيرها ما يعكس أهمية هذه المجموعة بالنسبة للجزائر وبالنسبة لغيرها من الدول التي تريد الانضمام إليها على غرار كل من إيران، السعودية، ومصر.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول في الوقت الراهن، غير المنتمية لتكتلات اقتصادية تبقى مقصية من الاستفادة مما توفره التكتلات من مزايا، زد على ذلك أن العلاقات الدولية تطورت لمستوى التحالفات أكثر من كونها علاقات، وهو ما يجعل من باب التساؤل عما ستستفيد منه الجزائر بانضمامها إلى مجموعة "البريكس"[35]، وفي هذا الإطار يمكن القول أنه يمكن للجزائر حال انضمامها إلى مجموعة "البريكس" أن تحقق مكاسب متعددة، يمكن أن تستفيد منها بشكل مباشر، بمجرد استكمال محادثات انضمامها إلى هذه المجموعة، في ظل توجيه طلب رسمي من الجزائر للانضمام بتاريخ 08 نوفمبر 2022، وإعلان روسيا والصين موافقتهما، حيث أن هناك مشاريع تحتاج إليها الجزائر وفوائد متعددة يمكن أن تجنيها[36] في حال ما تم قبول انضمامها لمجوعة "البريكس"، لعل أبرزها:

1 – تحتاج الجزائر إلى عدد من المشاريع، كالصناعات الميكانيكية وصناعات الفضاء، أين تعد الصين بلدا رائدا ومتطورا في تقنياتها[37].

2 – تتمتع الهند بصناعاتها الدوائية الموثوقة وبنيتها التحتية الطبية الحديثة[38]، إضافة إلى الصناعات التكنولوجية أين تشهد الهند تطورا كبيرا في هذه المجالات، لذلك تحتاج الجزائر إلى الاستفادة من تجربة الهند وخبرتها في مجال صناعة الدواء والصناعات التكنولوجية[39].

3 – يمكن الاستعانة بكل دول "البريكس" من أجل إنشاء البنى التحتية في الجزائر، أو ما يعرف بعقود البناء والاستغلال، والتي تعتمد على مصادر مالية كبيرة، كإنشاء موانئ وسكك حديدية، وهذه المشاريع تتم عن طريق الصندوق الاحتياطي التابع لمجموعة "البريكس".

4 – كما تحتاج الجزائر إلى الخبرة الروسية في المجال الزراعي، خاصة وأن روسيا قطعت أشواطا كبيرة في مجال الزراعة، بعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب في تسعينيات القرن العشرين، وفي الوقت الحالي تعد من أهم الدول التي تصدر الحبوب، لذلك تحتاج الجزائر إلى التجربة الروسية من أجل تطوير قطاع الزراعة فيها، وخصوصا أن الجزائر تمتلك أراضي زراعية تقدر بملايين الهيكتارات، والتي يمكن استغلالها من أجل تلبية حاجات السوق الداخلية، أو حتى التصدير إلى الخارج[40].

5 – ستكون أمام الجزائر فرصة للاستفادة من القروض في حالة الضرورة، ومن تمويل المشاريع الاقتصادية خاصة من الصين[41]، ومن بنوك مجموعة "البريكس" حيث أن لهذه المجموعة قوة اقتصادية، تتمثل بالصندوق الاحتياطي الذي يحتوي على مبالغ مهمة من النقد الأجنبي، وبنك التنمية الجديد، الذي يمول مشاريع البنية التحتية في هذه الدول المنضوية تحت مجموعة "البريكس" (BRICS)، حيث أن الجزائر تعول في الوقت الراهن على انطلاقة اقتصادية مهمة، إذ تمتلك سوقا مهمة في شمال إفريقيا تضم نحو 45 مليون نسمة، بالإضافة إلى موقع استراتيجي مهم، وبنية تحتية موجودة حاليا، تحتاج إلى تطوير مع أعضاء مجموعة "البريكس"، إضافة إلى أن الجزائر تتميز بموقعها الاستراتيجي المطل على أوروبا كأكبر سوق في العالم، بالإضافة أيضا إلى أنها على مقربة من الأسواق الإفريقية، وخصوصا الغرب الإفريقي[42].

6 – تسعى مجموعة "البريكس" لبناء نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد، وهو من بين الأهداف التي سعت الجزائر لتحقيقها منذ سنة 1975، أين دع الرئيس السابق "هواري بومدين" في خطابه أمام الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة في شهر أفريل 1974 إلى إعادة بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يحدث قطيعة مع استغلال الدول الفقيرة ونهب مواردها، وقد جدد الرئيس "عبد المجيد تبون" الدعوة لهذا النظام خلال مشاركته في قمة "البريكس" خلال شهر جوان 2022، وقد ظهر ذلك حتى في كلمته أمام القمة العربية المنعقدة بالجزائر مطلع نوفمبر 2022، فبعد وصول الرئيس "عبد المجيد تبون" إلى الحكم شهر ديسمبر 2019، أصبحت الجزائر تسعى لتنويع اقتصادها والتوجه نحو التصدير، وهي مقتنعة بقدرتها على التحول إلى دولة محورية بدل انكماشها على نفسها بتصدير المحروقات[43].

7 – بما أن مجموعة البريكس تضم دولا من أكبر الدول استهلاكا للطاقة هما الصين والهند، فإن الانضمام إليها يمكن من ضمان سوق لمحروقات الجزائر في عالم كثير التقلبات وغير موثوق[44].

أما بخصوص ما يمكن أن تضيفه الجزائر لمجموعة "البريكس"، أو بمعنى آخر ماذا ستستفيد مجموعة "البريكس" من الجزائر؟ فإنه يمكن القول بأن هناك عدة مزايا تؤهل هذه الأخيرة من شأنها أن تدعم بها مجوعة "البريكس"، وهي:

1 – المساحة الشاسعة المقدرة 2.381.741 كلم^2، وهو ما يجعلها أكبر الدول الإفريقية والعربية والإسلامية مساحة[45].

2 – للجزائر شريط ساحلي متوسطي يمتد على طول 1200 كم[46]، ويطل على العديد من الدول الأوروبية ويجعل منها بوابة أوروبا، بما يمكِّن دول مجموعة "البريكس" من التعاون في بناء الموانئ على سواحلها على غرار ميناء "الحمدانية" بمدينة "شرشال" غرب الجزائر العاصمة – هناك اتفاق مع الصين بتجهيزه وبناءه – الذي سوف يربط بطريق الحرير الصيني الذي انضمت إليه الجزائر رسميا عام 2019، ولعل إحياء طريق الوحدة الإفريقية المار من الجزائر نحو خليج غينيا مرورا بالنيجر ونيجيريا وربطه بميناء "الحمدانية"، من خلال العمل على إعادة تعبيده وتشييد شبكة مروره وطريقه من طرف الشركات الصينية وبمشاركة جزائرية وبيد عاملة جزائرية، والذي سوف يعود بالنفع على الجزائر والصين معا، خاصة في ظل الانتهاء من بناء وتشييد ميناء "الحمدانية" والذي سترسو فيه السفن الدولية وكذا البضائع الصينية والتي سوف تنقل عن طريق الوحدة الإفريقية إلى أسواق دول الساحل الإفريقي والتي تعتبر أكثر الأماكن التي تقل فيها الاستثمارات الصينية، نظرا لبعدها عن الساحل وبكونه دولا مغلقة وحبيسة، ولا مجال لنقل البضائع والسلع إليه إلا عن طريق الجزائر "طريق الوحدة الإفريقية" والذي سوف يكون أقل تكلفة مقارنة بحلول أخرى لنقل البضائع والسلع الصينية، على اعتبار أن الجزائر أكثر المناطق أمنا في القارة مقارنة بغيرها من دول الجوار، والجدير بالذكر هنا أيضا أن البضائع التجارية الأوروبية تستغرق في وصولها إلى

عمق قارة إفريقيا مدة 35 يوما بحرا، وعن طريق شرشال سوف تتقلص المدة إلى 6 أيام مستقبلا، ومن هنا فإن كلفة النقل سوف تقل إلى النصف، كما سيسمح ذلك بانتعاش الأسواق الإفريقية[47].

3 – امتداد مساحة الجزائر إلى العمق الإفريقي، حيث تعتبر البوابة الشمالية لإفريقيا وأكبر دولها مساحة، وكمؤشرات على هذا الامتداد الحيوي يمكن الإشارة إلى أن مدينة "تمنراست" الواقعة على بعد 1575 كم عن العاصمة الجزائر؛ تعتبر أقرب مسافة إلى خمس عواصم إفريقية منها إلى عاصمة الجزائر، إذ تبعد عن مدينة "نيامي" عاصمة النيجر بـ 1049 كم، وعن مدينة "طرابلس" عاصمة ليبيا بـ 1353 كم، وعن مدينة "واغادوغو" عاصمة بوركينافاسو بـ 1380 كم، وعن مدينة "أبوجا" عاصمة نيجيريا بـ 1543 كم، وعن مدينة "أنجمينا" عاصمة تشاد بـ 1557، أما مدينة "عين قزام" الواقعة أقصى جنوب الجزائر فتبعد عن الجزائر العاصمة مسافة 1932 كم، وهي أقرب إلى إحدى عشرة عاصمة إفريقية منها إلى عاصمة الجزائر، إذ تبعد عن "نيامي" بـ 779 كم، واغادوغو بـ 1119 كم، أبوجا بـ 1185 كم، أنجمينا بـ 1292 كم، وعن مدينة "بورتو نوفو" عاصمة البنين بـ 1495 كم، وعن مدينة "لومي" عاصمة التوغو بـ 1575 كم، طرابلس بـ 1656 كم، وعن مدينة "باماكو" عاصمة مالي بـ 1661 كم، وعن مدينة "آكرا" عاصمة غانا بـ 1689 كم، وعن مدينة "ياوندي" عاصمة الكاميرون ومدينة "ياموسوكرو" عاصمة كوت ديفوار بـ 1856 كم[48]، ما يجعل الجزائر بوابة إفريقيا.

4 – تمتع الجزائر بثروات هائلة مثل المحروقات والمعادن النفيسة والمناجم[49]، حيث تمتلك ما يقدر بنحو 12.2 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكدة اعتبارا من سنة 2018، وتجدر الإشارة إلى أن حقول النفط الجزائرية تنتج نفطا خاما خفيفا عالي الجودة يحتوي على نسبة منخفضة جدا من الكبريت، وهو ما يزيد من جودة النفط ومن الطلب عليه، كونه لا يتطلب مصفاة محددة لتكريره، ومن المتوقع أن تزيد الجزائر من نشاط الاستكشاف مع الشركاء الدوليين بعد تنفيذ قانون الهيدروكربونات الجديد في شهر جانفي 2020، والذي يوفر نظاما ضريبيا أكثر ملاءمة للمستثمرين المحتملين، ومن المتوقع أن ينمو سوق النفط والغاز في الجزائر بمعدل نمو سنوي مركب يزيد عن 1.5% خلال الفترة المتوقعة من 2020 إلى 2025، ومن المتوقع أن تؤدي عوامل مثل زيادة خط أنابيب الغاز الطبيعي، وزيادة طاقة التكرير، وخطط تحسين إنتاج النفط إلى زيادة نمو سوق النفط والغاز الجزائري خلال فترة التوقعات[50].

5 – إطلاق الجزائر العديد من المشاريع الهائلة مثل الطريق العابر للصحراء والألياف البصرية العابرة للصحراء وأنبوب الغاز العابر للصحراء، والطريق الرابط بين تندوف وموريتانيا باتجاه إفريقيا الغربية، واحتمال ربطها بطريق الحرير الصيني، كما تملك الجزائر شبكة هامة من الطرق السريعة والسكك الحديدية والموانئ التجارية والمخصصة لتجارة البترول والغاز[51].

6 – تمتلك الجزائر قيمة لا بأس بها من احتياطات النقد الأجنبي، حيث تم قياس احتياطها بما قيمته 60 مليار دولار أمريكي في شهر جانفي 2023، مقارنة بـ 56.8 مليار دولار أمريكي في الشهر السابق له من سنة

2022، وهي قيمة تفوق ما تمتلكه جنوب إفريقيا عضو مجموعة "البريكس" والذي بلغ احتياطها من النقد الأجنبي ما قيمته 47.3 في شهر جانفي 2023[52]، ومن ثم فإن توفر حجم معتبر من احتياطي الصرف بالعملة الصعبة يضع الجزائر في منأى عن اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، فمنذ سنة 2006 قررت السلطات العمومية بالجزائر آنذاك التسديد المسبق للديون[53]، وتجعلها في منأى أيضا عن أي ضغوط خارجية حيال توجهات سياستها الخارجية خاصة حيال طلب انضمامها لمجموعة "البريكس" وموقفها من الأزمة الأوكرانية الحالية.

7 – بلغ الناتج المحلي الإجمالي للجزائر سنة 2021 حوالي 163.04 مليار دولار أمريكي أي نحو 164 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إلى 166.63 مليار دولار بنهاية سنة 2023، ووفقا لنماذج الاقتصاد الكلي العالمية وتوقعات المحللين، على المدى الطويل؛ من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي الجزائري إلى حوالي 171.63 مليار دولار أمريكي في عام 2024 وما قيمته 453.21 مليار دولار أمريكي سنة 2025[54].

8 – يحتل اقتصاد الجزائر المرتبة الرابعة إفريقيا بعد نيجيريا وجنوب إفريقيا ومصر، كما يشهد نموا ملحوظا، حيث بلغت الصادرات خارج المحروقات 5 مليار دولار نهاية 2021، وكان من المتوقع أن ترتفع إلى 7 مليار دولار بنهاية سنة 2022، وهو تطور لم تشهده الجزائر منذ الاستقلال عام 1962[55].

5. الخاتمة:

انطلاقا مما سبق ذكره؛ يتضح لنا أن الجزائر تولي أهمية كبرى للانضمام لمجموعة "البريكس"، حيث تسعى لزيادة الناتج الإجمالي المحلي وتنويع الصادرات وتسهيل الاستثمارات من أجل جلب رؤوس الأموال التي يمكن من خلالها الشروع في تكملة مشاريع عالقة والتي ستسهم في دعم اقتصادها ومستوى نمو جيد، كما تعمل على الاستفادة من الظروف الدولية الراهنة لتدعيم ملف قبولها في هذه المجموعة، ومن ثم فقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

1 – إن انضمام الجزائر لمجموعة "البريكس" سيزيد من فعالية الميكانيزمات الاقتصادية والسياسية للدول الأعضاء التي سيكون لها سندا قويا في قارة إفريقيا، كما سيعطي لهذه المجموعة قوة دفع أكثر على صعد متعددة فوجودها يعني أكثر من مجرد كونها دولة مصدرة للنفط والغاز.

2 – إن انضمام الجزائر لمجموعة "البريكس" سيفتح لها آفاقا جديدة وواعدة، في مختلف المجالات خاصة الاقتصادية منها، ويحررها من الارتهان للدول الغربية، ويخلق على الأقل التوازن في العلاقات الخارجية للجزائر في المجال الإقتصادي والتجاري والسياسي.

3 – إن انضمام الجزائر لمجموعة "البريكس" يتطلب تحقيق مجموعة من الشروط المترابطة مع بعض، وجب عليها الإيفاء بها وتحقيقها، خاصة فيما يتعلق بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة فرص الاستثمار فيها انطلاقا من

استراتيجية "رابح – رابح"، واستقطاب الشركات ذات التوجه الاقتصادي الذي يخدم المشاريع الاقتصادية المسطرة من قبل الحكومة، وتنويع الشراكات.

6. الهوامش:

1 – ندين عباس، "ماذا ستكتسب الجزائر من انضمامها إلى تكتل "بريكس"؟"، 11 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/02/26)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TKnSs7

2 – "BRICS Overtakes G7 In Terms Of GDP", 12/04/2023, Counter currents, (15/04/2023), see: https://bit.ly/3LpNkAE

3 – عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أوت 2017)، ص. 147.

4 – حسن أبو طالب، "حرب أوكرانيا وحدود التغيير المنتظر في النظام الدولي"، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع. 100، (ديسمبر 2022)، ص. 15.

5 – "Western Hegemony's Collapse: BRICS Countries Overtake the G7 in Share of World GDP", 12 March 2023, Algora Blog, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3Ak7yFB

6 – BRICS Overtakes G7 In Terms Of GDP, Op. cit.

7 – "خبير دولي: هذه أوراق الجزائر لدخول مجموعة بريكس"، 17 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/01/05)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3HLO8g3

8 – جعفر كرار أحمد، "القمة العربية – الصينية: نحو بناء مجتمع عربي صيني ذي مصير مشترك"، 06 ديسمبر 2022، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع: (2022/12/30)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3XgPZ2Y

9 – أركان محمود أحمد الخانوتي، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019)، ص. 53.

10 – عزت سعد، "تحديات توسيع بريكس في ظل نظام دولي مضطرب"، سلسلة آراء المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 08 فيفري 2023، ص. 2.

11 – Liu Caiyu, "BRICS becomes appealing to more countries as Algeria signals interest in joining group: experts", Aug 01, 2022, Global Times, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3KE8hpT

12 – Hu Weijia, "Algeria's application to join BRICS shows the group's attractiveness", 09 November 2022, Global Times, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3UA4huY

13 – "Can Algeria join the BRICS?", 30 June 2022, The Journal of Africa, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3GHnbdv

14 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. الجزء الأول"، 12 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zxAJoh

15 – وسن إحسان عبد المنعم، "ترتيبات الإقليمية الجديدة في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا"، مجلة الكوفة، ع. 58، (2020)، ص. 173.

16 – أم البنين معلم ولزهر وناسي، "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، م. 16، ع. 4، (ديسمبر 2021)، ص. 739.

17 – فايزة سعيد كاب، "انضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس" .. مؤهلات ومزايا"، 29 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/08)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TUcASc

18 – ندين عباس، مرجع سابق.

19 – فايزة سعيد كاب، مرجع سابق.

20 – نفس المرجع.

21 – Can Algeria join the BRICS?, Op. cit.

22 – "هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)"، 28 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/11)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3G5nJJQ

23 – هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، مرجع سابق.

24 – إيمان كيموش، "ملف "بريكس" .. 4 أشهر مهمّة أمام انضمام الجزائر"، 26 مارس 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lX3pDL

25 – ندين عباس، مرجع سابق.

26 – هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، مرجع سابق.

27 – نفس المرجع.

28 – Chris Devonshire-Ellis, The New Candidate Countries For BRICS Expansion, 09 November 2022, Silk Road Briefing from Dezan Shira & Associates, (24/03/2023), see: https://bit.ly/3oGwuVb

29 – هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)، مرجع سابق.

30 – نفس المرجع.

31 – حسام حمزة، "الجزائر ولعبة الاستقطاب العالمي .. الحياد المستعصي"، 27 ماري 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zkhFJS

32 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. الجزء الأول، مرجع سابق.

33 – عبد الحافظ الصاوي، "صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية .. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟"، 05 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/20)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/42G3KLH

34 – Marco Fernandes, "BRICS gains new chance to improve global development", 13 April 2023, Asia times, (14/04/2023), see: https://bit.ly/40yx7xg

35 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)"، 2022/11/13، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3FVl5GE

36 – ندين عباس، مرجع سابق.

37 – نفس المرجع.

38 - Aman Mehrotra, "Why Algeria Should Matter to India?", 08 June 2020, The kootneeti, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3N6UElF

39 – ندين عباس، مرجع سابق.

40 – نفس المرجع.

41 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

42 – ندين عباس، مرجع سابق.

43 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

44 – نفس المرجع.

45 – منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015)، ص. 38.

46 - Ali Bakalem and Other, Inventory and the biogeographical affinities of Annelida Polychaeta in the Algerian coastline, Mediterranean Marine Science, Vol. 21, (April 2020), p. 158.

47 – شريفة كلاع، "المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني؟"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (جوان 2022)، ص ص. 924 – 925.

48 – منصور لخضاري، مرجع سابق، ص ص. 84 – 85.

49 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

50 - "Algeria Oil and Gas Market – Growth, Trends, Covid -19 Impact, and Forecasts (2023 - 2028)", Mordor Intelligence, (03/04/2023), see: https://bit.ly/3NmfNbX

51 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

52 - "Algeria Foreign Exchange Reserves (1968 – 2023)", CEIC Data, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3NgUU1D

53 – عبد السلام فيلالي، الجزائر في أفق مئوية الاستقلال: وثبة من أجل نهضة شاملة، (الجزائر: دار العقاد للنشر والإعلام، 2021)، ص. 368.

54 - "Algeria GDP", 2022 Data - 2023 Forecast - 1960-2021 Historical - Chart – News, Trading Economics, historical data and charts - was last updated on April of 2023, (23/04/2023), see: https://bit.ly/3nc92OX

55 – محمد لعقاب، بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)، مرجع سابق.

7. قائمة المراجع:

1 – باللغة العربية:

55 – أركان محمود أحمد الخانوتي، دور الصين في الترتيبات الأمنية لإقليم آسيا – الباسيفيك، (عمان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2019).

2 – أم البنين معلم ولزهر وناسي، "دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي"، مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية، م. 16، ع. 4، (ديسمبر 2021).

3 – إيمان كيموش، "ملف "بريكس" .. 4 أشهر مهمّة أمام انضمام الجزائر"، 26 مارس 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/28)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3lX3pDL

4 – جعفر كرار أحمد، "القمة العربية – الصينية: نحو بناء مجتمع عربي صيني ذي مصير مشترك"، 06 ديسمبر 2022، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع: (2022/12/30)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3XgPZ2Y

5 – حسام حمزة، "الجزائر ولعبة الاستقطاب العالمي .. الحياد المستعصي"، 27 مارس 2023، تاريخ الاطلاع: (2023/03/29)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zkhFJS

6 – حسن أبو طالب، "حرب أوكرانيا وحدود التغيير المنتظر في النظام الدولي"، مجلة الملف المصري، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ع. 100، (ديسمبر 2022).

7 – شريفة كلاع، "المشاريع التجارية والاستثمارية الصينية في الجزائر: أية تأثيرات تنموية في دعم وتنويع الاقتصاد الوطني؟"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، (جوان 2022).

8 – عبد الحافظ الصاوي، "صراع تجمع البريكس ومجموعة السبع الصناعية .. هل نحن أمام نظام اقتصادي عالمي جديد؟"، 05 جويلية 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/20)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/42G3KLH

9 – عبد السلام فيلالي، الجزائر في أفق مئوية الاستقلال: وثبة من أجل نهضة شاملة، (الجزائر: دار العقاد للنشر والإعلام، 2021).

10 – عزت سعد، "تحديات توسيع بريكس في ظل نظام دولي مضطرب"، سلسلة آراء المستقبل، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي، 08 فيفري 2023.

11 – عناد كاظم حسين النائلي، روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، أوت 2017).

12 – فايزة سعيد كاب، "انضمام الجزائر الى مجموعة "بريكس" .. مؤهلات ومزايا"، 29 سبتمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/08)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TUcASc

13 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. الجزء الأول"، 12 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3zxAJoh

14 – محمد لعقاب، "بعد طلب الانضمام إلى "البريكس": الرئيس تبون يغير قواعد اللعبة .. (2 – 2)"، 13 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/22)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3FVl5GE

15 – منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات، الميادين، التحديات، (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015).

16 – ندين عباس، "ماذا ستكتسب الجزائر من انضمامها إلى تكتل "بريكس"؟"، 11 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/02/26)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3TKnSs7

17 – وسن إحسان عبد المنعم، "ترتيبات الإقليمية الجديدة في ميزان القوى العالمي: تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجا"، مجلة الكوفة، ع. 58، (2020).

18 – "خبير دولي: هذه أوراق الجزائر لدخول مجموعة بريكس"، 17 نوفمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/01/05)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3HLO8g3

19 – "هل تحقق الجزائر شروط الانضمام إلى "بريكس" في 2023؟ (تحليل)"، 28 ديسمبر 2022، تاريخ الاطلاع: (2023/03/11)، نقلا عن الرابط التالي: https://bit.ly/3G5nJJQ

2 – باللغة الأجنبية:

20 - Aman Mehrotra, "Why Algeria Should Matter to India?", 08 June 2020, The kootneeti, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3N6UElF

21 - Ali Bakalem and Other, "Inventory and the biogeographical affinities of Annelida Polychaeta in the Algerian coastline", Mediterranean Marine Science, Vol. 21, (April 2020).

22 - Chris Devonshire-Ellis, "The New Candidate Countries for BRICS Expansion", 09 November 2022, Silk Road Briefing from Dezan Shira & Associates, (24/03/2023), see: https://bit.ly/3oGwuVb

23 - Darya Korsunskaya and Alexander Marrow, "Russia raises 2023 GDP growth forecast, longer-term outlook worsens", 14 April 2023, Reuters, (19/04/2023), see: https://reut.rs/41R3058

24 - Dorothy Neufeld, "Mapped: GDP Growth Forecasts by Country, in 2023", 2 February 2023, Visual Capitalist, (07/02/2023), see: https://bit.ly/3YCe58r

25 - Hu Weijia, "Algeria's application to join BRICS shows the group's attractiveness", 09 November 2022, Global Times, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3UA4huY

26 - Marco Fernandes, "BRICS gains new chance to improve global development", 13 April 2023, Asia times, (14/04/2023), see: https://bit.ly/40yx7xg

27 - Liu Caiyu, "BRICS becomes appealing to more countries as Algeria signals interest in joining group: experts", Aug 01, 2022, Global Times, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3KE8hpT

28 – "Western Hegemony's Collapse: BRICS Countries Overtake the G7 in Share of World GDP", 12 March 2023, Algora Blog, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3Ak7yFB

29 - "BRICS Overtakes G7 In Terms Of GDP", 12/04/2023, counter currents, (15/04/2023), see: https://bit.ly/3LpNkAE

30 - "Can Algeria join the BRICS?", 30 June 2022, The Journal of Africa, (05/04/2023), see: https://bit.ly/3GHnbdv

31 - "Algeria Oil and Gas Market – Growth, Trends, Covid -19 Impact, and Forecasts (2023 - 2028)", Mordor Intelligence, (03/04/2023), see: https://bit.ly/3NmfNbX

32 - "Algeria Foreign Exchange Reserves (1968 – 2023)", CEIC Data, (22/03/2023), see: https://bit.ly/3NgUU1D

33 - "Algeria GDP", 2022 Data - 2023 Forecast - 1960-2021 Historical - Chart – News", Trading Economics, historical data and charts - was last updated on April of 2023, (23/04/2023), see: https://bit.ly/3nc92OX

34 - World economic outlook (International Monetary Fund), (Washington: DC, International Monetary Fund, IMF Library, April 2023).

35 - "Russia Full Year GDP Growth, 2022 Data - 2023 Forecast - 2012-2021 Historical", Trading Economics, (13/04/2023), see: https://bit.ly/3NapWZ1